"

مع الفجر

عبد الله عمر خياط

البنية التحتية يا سمو الأمير

الكلمة السامية التي خاطب بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز شعبه تأكيد لعمق المحبة التي يبادل بها . حفظه الله . خالص وفائهم، وصادق ولائهم، إذ يقول رعاه الله: «كم أنا فخور بكم .. والمفردات والمعاني تعجز عن وصفكم، أقول ذلك ليشهد التاريخ وتكتب الأقلام، وتحفظ الذاكرة الوطنية بأنكم بعد الله صمام الأمان لوحدة هذا الوطن وأنكم صفعتم الباطل بالحق، والخيانة بالولاء وصلابة إرادتكم المؤمنة». ثم يخاطب من بعد ذلك العلماء مقدرا موقفهم كما يشكر لرجال الأمن في كافة القطاعات العسكرية ويخص رجال الأمن في وزارة الداخلية لما يقومون به. ثم يختم كلمته السامية بقوله: «أيها الشعب الكريم:

يعلم الله أنكم في قلبي أحملكم دائما وأستمد العزم والعون والقوة من الله ثم منكم .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. ولا تنسوني من دعائكم».

والشعب كله يقول له: «محبتنا لكم تجري في دمائنا، ودعاؤنا لكم لا ينقطع آناء الليل وأطراف النهار بأن يمنحكم الله العفو والعافية، ويحفظكم ذخرا وملاذا».

هذا هو حال لسان الشعب ومشاعره الجياشة، وإن قلت أمس إنني لو وقفت مع كل أمر من الأوامر الملكية تحليلا وتوضيحا لما تنطوي عليه من منافع فإن جميع صفحات الجريدة لا تكفي، غير أنني لم أجد بدا من الوقوف مع الأمر القاضي بتخصيص ٢٥٠ ألف مليون ريال لبناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية بكافة مناطق المملكة، مخاطبا صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية بشأن ما جاء به الأمر السامي الذي يقول نصه:

«حرصا منا على توفير أسباب الحياة الكريمة للمواطنين، وتأمين السكن المناسب لهم، وذلك انطلاقا من الأمانة الملقاة على عاتقنا تجاه أبنائنا وبناتنا المواطنين، واستشعارا بمسؤوليتنا في هذا الشأن.

أمرنا بما هو آت:

أولا: اعتماد بناء خمسمائة ألف وحدة سكنية في كافة مناطق المملكة، وتخصيص مبلغ إجمالي لذلك قدره مائتان وخمسون مليار ريال، وتتولى الهيئة العامة للإسكان مسؤولية تنفيذ هذا المشروع.

ثانيا: تكون لجنة إشرافية برئاسة سمو وزير الشؤون البلدية والقروية، ووزير المالية، ووزير الاقتصاد والتخطيط (الهيئة العامة للإسكان) لوضع الترتيبات اللازمة لذلك، والإشراف على هذا المشروع والرفع لنا بتقرير شهري».

أقول لصاحب السمو الملكي الأمير منصور: إن المشروع ضخم ومهم في الوقت نفسه لما سيوفره من مساكن للمواطنين، غير أن من المهم أن يؤخذ قبل كل شيء من المبلغ الضخم وقدره ٢٥٠ ألف مليون ريال ما يكفي لتنفيذ البنية التحتية، من تمديد شبكة المياه، وشبكة الكهرباء، وشبكة التليفونات، وأهم من ذلك شبكة الصرف الصحي، وشبكة تصريف مياه السيول، وكباري وأنفاق لا تبقي لمياه الأمطار فيها أثرا بجميع المواقع التي سيتم اختيارها لبناء المساكن بمختلف المناطق والمحافظات لئلا تتكرر المآسي التي نعيشها في المدن الرئيسية عند هطول الأمطار. وكذا تخصيص قطع من الأراضي تسلم لوزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم والبلديات لإقامة المستشفيات والمدارس والحدائق.

بل ليت الأمر يا سمو الأمير يتعدى ذلك بأن تكون الأراضي التي ستقام عليها المساكن من أملاك الدولة، ولا يتبدد جزء كبير من المبلغ في شراء الأراضي الممنوحة لكائن من كان.

وأعود ثانية للتأكيد بأن ما دفعني لمناشدة صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز لمطالبة سموه بالاهتمام بتنفيذ البنية التحتية قبل البناء هو ما نعيشه في الكثير من مدننا الرئيسية من بلايا بسبب عدم تنفيذ البنية الأساسية من قبل، والله المعين.

فاكس: ٦٦٧١٠٩٤ aokhayat@yahoo.com

للتواصل أرسل رسالة نصية sms إلى ٨٨٥٤٨ الاتصالات أو ٦٣٦٢٥٠ موبايلي أو ٧٣٧٧٠١ زين تبدأ بالرمز ١٥٨ مسافة ثم الرسالة

الأوامر الملكية وأزمة الإسكان

علي التواتي

في معرض تعليقه على الأوامر الملكية السامية التي صدرت يوم الجمعة الماضي، قدر البنك السعودي الفرنسي في تقرير موجز عن سوق الإسكان في المملكة العربية السعودية حاجة البلاد لحوالي ٢٧٥ ألف وحدة سكنية جديدة في العام من الآن حتى نهاية ٢٠١٥م.

والحقيقة أن هذه التقديرات تتطابق تقريبا مع تقديرات سابقة صدرت على مستوى العالم العربي عن بعض المؤسسات الاستشارية الغربية في شهر أغسطس من العام ٢٠١٠م وسبق لي مناقشتها في مقالة نشرت في جريدة «الرؤية الاقتصادية» التي تصدر في أبو ظبي في الثالث والعشرين من نفس الشهر تحت عنوان «الإسكان الاقتصادي في البلاد العربية». وتفيد تلك التقديرات بأن حجم سوق الإسكان الاقتصادي (منخفض التكاليف) قد تصاعد في البلاد العربية سواء منها المشرقية أو المغربية ليصل إلى ١٢٥ مليار دولار في العام الواحد ما أتاح للمطورين العقاريين في المنطقة فرصة تحقيق أرباح تخطت ٢٠٪ وهي نسبة عالية تزيد على ضعف المعدلات العالمية.

أما على مستوى الدول فقد أشارت التقديرات إلى أن مصر – أكبر الدول العربية - تحتاج إلى ٢٨٠ ألف وحدة سكنية في العام في حين أن البحرين – أصغر دولة خليجية من حيث المساحة – تحتفظ بقائمة تصل إلى ٥٣ ألف مواطن ينتظرون دورهم في الإسكان الحكومي، والوضع في الكويت لا يقل سوءا عن ذلك. أما في المملكة العربية السعودية . أكبر الدول العربية الخليجية . فالمعاناة من نقص المساكن تصل إلى ١٥٠ألف وحدة سكنية في العام، وأن وضع الإسكان في المملكة وصل حدود الأزمة بتصاعد الحاجة للإسكان منخفض التكاليف لتصل إلى (مليون) وحدة سكنية لا بد أن تنفذ بحلول عام ٢٠١٤م حسب تقديرات مجموعة (إتش إ س بي سي) المالية العالمية التي تعمل في الأسواق الخليجية أيضاً.

ويلاحظ أنه منذ صدور تلك التقديرات العالمية لسوق الإسكان الاقتصادي في العالم العربي والدراسات تتوالى من عدة جهات حكومية وخاصة في مختلف الدول العربية، وكلها تنسب نتائج تلك التقديرات لنفسها مع بعض التغيير الطفيف في الأرقام. ولذلك لا نستطيع الجزم بحقيقتها طالما أنها لم تؤكد من مصدر آخر مستقل خاصة أن معظم الجهات الحكومية المسؤولة عن الإحصاء في الدول العربية تكذب هذه الأرقام باستمرار وتنفي حقيقة

"

مؤشرات قياس الطلب في سوق الإسكان متوسط ومنخفض التكاليف ترسل تحذيرات كثيرة منذ عقد

"

أن معظم المواطنين فيها لا يسكنون في وحدات سكنية تؤول ملكيتها إليهم.

ولكن المؤشرات التي تستخدم في قياس الطلب في سوق الإسكان متوسط ومنخفض التكاليف في المملكة ترسل تحذيرات كثيرة منذ عقد من الزمن بأن هناك أزمة إسكان حقيقية. ومن هذه المؤشرات تواضع تسهيلات القروض المعفاة من الفوائد التي كان يقدمها صندوق التنمية العقارية من حيث العدد والقيمة، والارتفاع غير المسبوق في إيجارات الوحدات السكنية، إضافة لارتفاع قيمة شراء الوحدات السكنية المطورة والأراضي المخدومة الصالحة للبناء.

ولذلك استقبل المواطنون بالترحيب أمر خادم الحرمين الشريفين بتوفير ٢٥٠ مليار ريال سعودي لهيئة الإسكان لإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية من فئة الإسكان المتوسط ليتم بيعها كوحدات جاهزة على المواطنين سواء من خلال نظام الرهن العقاري المتوقع صدوره منذ سنتين، أو بقروض ميسرة طويلة المدى من البنوك. كما رحب المواطنون بدعم صندوق التنمية العقاري بأربعين مليار ريال إضافية تتيح للصندوق زيادة قدرته على تقديم قروض أكثر بقيمة أعلى خلال هذا العام ٢٠١١م.

وبهذا يتوقع ألا تقل الوحدات السكنية التي يمكن أن تنشأ من خلال هذا التوسع في القدرة التمويلية لهيئة الإسكان وصندوق التنمية العقارية عن ٥٥٠ ألف وحدة سكنية تمثل نصف احتياج المملكة من الإسكان الاقتصادي والمتوسط حتى سنة ٢٠١٥م ما يشكل في حقيقته صدمة إيجابية مفرحة تفتح الآمال في وجه آلاف العائلات السعودية التي أضناها البحث عن المسكن المريح الذي لا يدق بابه أول عام صاحب ملك لا يهمه غير تحصيل نقوده مقدما.

وبهذا يكون التدخل الملكي الكريم في هذه المرحلة المبكرة قبل ٤ سنوات من التاريخ المتوقع لتفاقم الأزمة بالعمل على توفير التمويل اللازم لنصف الاحتياج في سنة واحدة فقط تدخلاً محموداً لفتحه بوابة الأمل على مصراعيها بمستقبل مشرق قريب سينعم به قطاع كبير من المواطنين ويدعون بالتوفيق والخير لمليكهم الذي استجاب لاحتياجهم الأهم وهو الحصول على مسكن صحي نظيف يقيهم عاديات الزمن ووطأة الحاجة في بلد متكافل يقوده ملك مصلح متجدد تعمر قلبه المحبة والرحمة لشعبه الوفي العريق.

altawati@yahoo.com

للتواصل أرسل رسالة نصية sms إلى ٨٨٥٤٨ الاتصالات أو ٦٣٦٢٥٠ موبايلي أو ٧٣٧٧٠١ زين تبدأ بالرمز ١٣٠ مسافة ثم الرسالة

المواطن في قلب الملك

رشيد بن حويل البيضاني

يحدثنا تاريخ الإنسانية عن ثورات الشعوب والأمم من أجل محاربة الفساد، وتحسين الأوضاع المعيشية، اجتماعيا وصحيا وتعليميا، لكننا لم نسمع من قبل عن حاكم ثار على الأوضاع المزعجة لشعبه، وقلبها رأسا على عقب، محدثا تحولا جذريا في حياة شعبه.

في الأيام القليلة الماضية، أبهجنا خادم الحرمين الشريفين بخطاب مؤثر، قصير في زمنه، عميق في مضمونه، ثم أعقبه نحو عشرين أمرا ملكيا، تمثل ثورة عارمة، وتغييرا كبيرا، في حياة الشعب السعودي.

أوامر ملكية سامية، ذات أبعاد مترامية، ما أظن أن سعوديا واحدا لن يستفيد منها، بلغت في جوانبها المادية ما يقرب من مائتين وسبعين مليار ريال، أما آثارها الاجتماعية والنفسية، فهي عميقة بحق، متغلغلة في شتى دروب المجتمع ومسالكه.

ففي بداية الخطاب، أوضح الملك حقيقة قد يغفل عنها الكثيرون، وهي تؤكد حميمية العلاقة بين القائد وشعبه، عبارة بسيطة في كلماتها، غزيرة في معانيها، لمن فتح الله تعالى عليه، وأنار بصره وبصيرته، وذلك باعترافه أنه يستمد العون بعد الله تعالى من الشعب، اعتراف من القائد بمكانة هذا الشعب من نفسه، ومن أقواله وأفعاله.

وفي ختام الكلمة . قال «لا تنسوني من دعائكم» وما سمعنا في عصرنا هذا حاكما ملكا كان أم رئيسا أم أميرا ـ يطلب الدعاء من شعبه، بل على العكس، نرى ونسمع عن حكام وصفوا شعوبهم بالجرائيم والجرذان ونحوها، وإذا كانت الشعوب كذلك، فعلى هيئتها يكون حكامها.

ولما كان الفساد ظاهرة لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات، فقد كان الأمر الملكي بإنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الفساد، على أن تتبع المليك

"

مطلوب أن نقف في وجه الفساد وبخاصة في المحليات والمؤسسات والهيئات وألا نتستر على المرتشين

"

مباشرة، لضمان نزاهتها، ومنحها الجرأة في اتخاذ القرارات.

لقد كانت هذه الأوامر استجابة أبوية لما يفكر فيه أبناء الوطن، وحب الملك، الذي ملك القلوب، قبل أن يكون ملكا للبلاد.

الكرة الآن في ملعب هذه الجماهير والحشود. لا تكفي الهتافات والاحتفالات، ولا تكفي المقالات والخطب، وإنما علينا أن نواجه هذه الأوامر الملكية، بأعمال وأفعال تعمق من الحب المتبادل بين القائد وشعبه، بين الراعي والرعية، مطلوب أن نقف في وجه الفساد، وبخاصة في المحليات والمؤسسات والهيئات الحكومية، وألا نتستر على المرتشين وأصحاب «الواسطة»، وأن نبلغ عن أية حالة من الفساد، مهما كان المتورطون فيها، فنظافة الوطن دلالة على نظافة أهله ومواطنيه والعكس.

مطلوب منا أن نرد الجميل للوطن، وأن نعمل بجد وإخلاص وتفان، فلن تؤتي هذه «الأوامر الملكية» ثمارها دون تعاون من المواطنين.

حماية الجبهة الداخلية مطلب حيوي وضروري وأولي، وهذا يتطلب منا وأد الفتن، وعدم تعطيل دولاب العمل.

إدراك واع من خادم الحرمين الشريفين بالأسس التي تقوم عليها الأمة، والتي تحفظ لها استقرارها وعوامل بقائها رائدة في هذا العالم: القوة العسكرية والأمنية، والعلماء الأجلاء، وكتاب الله تعالى.

ليس هذا كل ما في الأوامر الملكية، فمفاجآته السعيدة لا تتوقف.

سلمت لنا أيها الملك، وبارك الله تعالى فيك، وأتم عليك الصحة والعافية، فنحن جميعا ندعو لك، كبارا وصغارا، رجالا ونساء، بل ستدعو لك الأجيال القادمة، ونحن معك، حبا لشخصك، وحبا لوطن.

dr-rasheed@windowslive.com

للتواصل أرسل رسالة نصية sms إلى ٨٨٥٤٨ الاتصالات أو ٦٣٦٢٥٠ موبايلي أو ٧٣٧٧٠١ زين تبدأ بالرمز ١٧٧ مسافة ثم الرسالة

الأوامر الملكية .. ماذا تعني وما دلالاتها؟!

عبدالإله ساعاتي

أوقد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مشاعل الفرح .. وأطلق شلالات البهجة والحبور في نفوس أفراد شعبه الوفي في جمعة الخير والفرح التي استهلها بكلمة ضافية انطلقت من القلب لتلامس القلوب المشرئبة لمصافحة الطلة الكريمة والإنصات إلى كلماته الصادقة التي اختلجت بمشاعر فياضة تجسد حبا عميقا يحمله رجل كبير لشعب كريم .. أنصتت قلوب الملايين على امتداد هذه الأرض المباركة إلى ملك القلوب وهو يقول: «يعلم الله أنتم في قلبي»، ويقول: «كم أنا فخور بكم»، ثم يقول: «تعجز المفردات عن وصفكم .. أنتم صمام الأمان لوحدة الوطن»، ويختتم قائلا: «لا تنسوني من دعائكم».

هو قائد استثنائي - إذن - وهي علاقة متفردة بين الحاكم والمحكوم.

إنها صورة عميقة الأبعاد لتلاحم راسخ بين قائد كريم وشعب كبير.

شعب يعيش في قلب قائده وقائد يحتل مساحة قلوب شعبه .. وعقب الكلمة الضافية .. أتبعها بعشرين أمرا ملكيا لامست كافة مناحي حياة المواطن واستهدفت خيره ورفاهيته .. لتعكس تلمسا لصيقا من قبل القائد لاحتياجات شعبه وتفاعلا عميقا مع تطلعاته.

قدم خادم الحرمين الشريفين للعالم نموذجا تاريخيا لعلاقة مثالية بين قائد وأمته ليست مسبوقة في تاريخنا المعاصر .. ودلالاتها أن قيادتها ليست منعزلة عن شعبها .. بل هي قريبة منه تتفاعل بإيجابية عميقة مع طموحاته وتتلمس احتياجاته .. وهي لذلك تختلف عن دول تعيش اضطرابا ناتجا عن انعزال قياداتها عن شعوبها.

إن الدراسة المتأنية لمعطيات الخير التي حفلت بها قرارات خادم الحرمين الشريفين التي صدرت في جمعة الخير والتي أدخلت بوادر الفرح والبهجة والسرور في نفوس المواطنين تبين أن خادم الحرمين الشريفين في استشعار عميق لثقل الأمانة وعظم المسؤولية وضع أهدافا محددة وانطلق في تحقيقها على محاور واضحة لمعالجة مشكلات معينة تواجه إنسان هذا البلد .. شملت توفير مصدر الرزق وتأمين السكن ومحاربة الفساد وترسيخ الأمن ودعم شأنه الشرعي وإعانة المواطن على أعباء المعيشة وتوفير الرعاية الصحية في إطار التنمية المستدامة المتوازنة.

وحيث إن السكن هو الركيزة الأساسية للحياة الكريمة وهو مفتاح محاربة الفقر، فلقد حظي أمر توفير السكن للمواطنين بمشروع ضخم تضمن إنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية بتكلفة تبلغ ٢٥٠ مليار ريال.

وفي تصوري إن هذا المشروع الحضاري الضخم ستكون له انعكاساته الإيجابية الكبيرة اجتماعيا واقتصاديا.

وفي إطار هدف توفير السكن للمواطن رفعت قيمة الحد الأعلى للقرض إلى ٥٠٠ ألف ريال دون أن يؤثر ذلك على عدد الممنوحين.

وحرصا على توفير العدالة للمواطن وترسيخ الشفافية وإرساء قواعد

"

قدم خادم الحرمين للعالم نموذجا تاريخيا لعلاقة مثالية بين قائد وأمته

"

النزاهة لمحاربة الفساد .. صدر قرار إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .. ولدعم دورها وأهميتها تم ربطها بالملك مباشرة الأمر الذي سيمنحها القوة ويمكنها من القيام بدورها في محاربة آفة الفساد، سيما أن الأمر الملكي نص على محاسبة المفسد (أيا كان).

وحظي رجال الأمن باهتمام المليك وتكفيهم الكلمات المضيئة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين لهم ووصفهم بدروع الوطن .. ثم أمر بترقية المستحقين للرتب التالية والرفع عن أي حقوق أو التزامات مالية متأخرة للعسكريين لصرفها .. والرفع عن احتياجاتهم لتلبيتها.

ولدعم الأمن أمر ـ يحفظه الله ـ بإحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية.

وفي إطار مواجهة البطالة وفي سلسلة متلاحقة مع القرارات السابقة أمر ـ حفظه الله ـ بصرف ٢٠٠٠ ريال شهريا للعاطلين عن العمل .. وشكل لجنة من وزيري التجارة والعمل للاجتماع بشكل عاجل برجال الأعمال لتنفيذ آلية توظيف السعوديين .. وتأكيده على رفع تقارير بذلك له شخصيا.

ولدعم الشأن الشرعي تضمنت منظومة الأوامر دراسة إنشاء مجمع فقهي سعودي ودعم هيئة الأمر بالمعروف بمبلغ مائتي مليون ريال لاستكمال منشآتها وتأمين احتياجاتها وإنشاء فروع للإفتاء في مختلف المناطق .. وتعمير وترميم بيوت الله ودعم جمعيات تحفيظ القرآن.

ولأهمية صحة المواطن فلقد حظي الشأن الصحي بنصيبه من منظومة الخير .. حيث خصص ١٦ مليار ريال لتوفير الرعاية الصحية التخصصية في مختلف المناطق لتحقيق التنمية الصحية المتوازنة .. كما رفع حجم تمويل إنشاء المستشفيات الخاصة من ٥٠ إلى ٢٠٠ مليون ريال تشجيعا للاستثمار في القطاع الصحي تلبية للاحتياجات الصحية المتزايدة.

وحرصا على مساعدة المواطنين في تحمل الأعباء المعيشية تضمنت منظومة القرارات صرف راتب شهرين للمدنيين والعسكريين والمتقاعدين وكذلك صرف مكافأة شهرين للطلاب والمبتعثين.

كما تضمن ذلك وضع حد أدنى للأجور قدره ٣٠٠٠ ريال شهريا.

ورغبة في حماية المواطنين من جشع بعض التجار تضمنت منظومة الأوامر دعم وزارة التجارة بـ ٥٠٠ وظيفة رقابية .. وإقرار محاسبة المتلاعبين بالأسعار والتشهير بهم.

وأخيرا، فإن على قطاعنا الخاص واجب التفاعل مع معطيات الخير التي حملتها أوامر خادم الحرمين الشريفين.

وعلى المواطن واجب الحرص على أن يكون كعادته في مستوى تطلعات قائده.

وقبل ذلك، فإن على الأجهزة الحكومية التنفيذية واجب العمل على تنفيذ هذه الأوامر السامية دون أي تأخير.

ولا يسعنا ختاما إلا أن ندعو المولى عز وجل أن يحفظ قائد مسيرتنا وأن يديم على هذه البلاد وأهلها كريم نعمائه. إنه سميع مجيب.

"

بعض الكلام

هاشم الجحدلي

حان وقت الجد

.. جاءت الأخبار من منتدى جدة الاقتصادي بأن اللقاء الأول بين وزيري التجارة والعمل مع بعض رجال الأعمال في مدينة جدة، انتهى إلى لاشيء، اقتراحات الوزارتين اعتبرها رجال الأعمال إملاءات، واقتراحات رجال الأعمال وملاحظاتهم تحفظ عليها الوزيران..

وليس هذا بشيء مستبعد، رغم أن أكثر الناس يتوقعون أن يكون الوزيران في هاتين الوزارتين من معقل رجال الأعمال، ولكن النتيجة الواضحة هنا، أن نقطة الالتقاء عند التضحيات الصغيرة صفر، فما بالكم بالتضحيات الكبيرة.

الملاحظ طوال الثلاثين سنة الماضية وأكثر أن انتفاخ رأس المال عند رجال الأعمال لم يكن باتجاه رأس المال الوطني المعروف في كل اقتصاديات العالم، بل رأس مال أناني وعرقي وغير مستعد للتضحية بأي مكسب من مكاسبه الهائلة التي حققها من خلال خير ونعم هذه البلاد عليه، كما شدد على ذلك الأمر الملكي الكريم.

فرأس المال هذا، لولا المناقصات الحكومية ولولا الدعم الهائل ولولا الأسعار الرخيصة للكهرباء والأراضي، ولولا الإعفاءات ولولا المنح ولولا الحماية من الإغراق لم يكن سيكون كما هو الآن ولذلك فإن الواجب علينا الآن حكومة ومجتمعا أن نقف وقفة جادة مع هؤلاء ونعرفهم بأن الله حق، وأنهم لن يجدوا من الامتيازات ما يجدونه هنا، فلا يضحكوا علينا بجبل علي أو جبل عليان.

ولن يكون هذا إلا عبر تعامل صارم وجاد وحاد خاصة أن صرامة الأمر الملكي بدأت تؤتي أكلها وبدأت الشركات التي لا تعترف بالسعودة تمد أيديها الآن، لأن عدم اعترافها معناه قطع الخير والماء والكهرباء والمناقصات عنها.

للتواصل أرسل رسالة نصية sms إلى ٨٨٥٤٨ الاتصالات أو ٦٣٦٢٥٠ موبايلي أو ٧٣٧٧٠١ زين تبدأ بالرمز ١٦٧ مسافة ثم الرسالة